إقتصاد

عصام شلهوب

من عنق العقوبات على سوريا إلى أفق الإنفتاح الحكيم: للبنان مكاسب محتملة والخطوط الحمر قائمة

تتراقص في خضم التحولات الاقليمية المتسارعة اوراق السياسة والاقتصاد في مشهد يعج بالتناقضات والآمال المعلقة. بين الحديث عن تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا والانفتاح العربي المتزايد نحوها، وبين تعقيدات الواقع اللبناني وازماته، يبرز سؤال جوهري: كيف للبنان، ان يحول التحديات الى فرص، ويعيد صياغة دوره في المنطقة من بوابة العلاقة مع سوريا؟

ما تشهده المنطقة من توازنات جديدة لا يمكن قراءته في معزل عن السياق الدولي المتشابك، ولا عن الواقع السوري الذي لا يزال في طور التشكل. فبين مؤشرات رفع تدريجي للعقوبات، وتردد واضح في المواقف الغربية، تبقى الخطوط الحمر قائمة، مما يجعل اي تفاؤل مشروطا بوقائع ملموسة تؤكد حدوث تبدلات حقيقية في السياسة الدولية تجاه دمشق.

اما لبنان، الذي يتقاطع جغرافيا وتاريخيا مع سوريا، فيجد نفسه امام لحظة مفصلية قد تحمل له امكانات نهوض إذا احسن استغلالها، او قد تفاقم ازماته ان استمر في سياسة التردد والارتهان للخلافات الداخلية. من هنا، يبرز ضرورة التعامل بحذر ورؤية بعيدة المدى مع الانفتاح السوري، بما يحفظ للبنان سيادته ومصالحه. هذا الملف يحاول ان يلامس ابعاد العلاقة الاقتصادية اللبنانية - السورية، من حيث امكاناتها، تحدياتها وفرصها، ليطرح رؤية متكاملة عن كيفية تحويل هذا الانفتاح المحتمل الى رافعة انقاذ اقتصادي للبنان، ضمن منظومة تؤسس لشراكة قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

"الامن العام" التقت الاستاذ المحاضر في الاقتصاد الدولي وشؤون الاستثمار الدكتور جهاد الحكيم.

■ في ظل الحديث عن تخفيف او رفع تدريجي للعقوبات عن سوريا، كيف تقرأ هذا التطور في سياقه السياسي الاقليمي؟

□ رغم ما يشاع عن تخفيف العقوبات، لا تزال الخطوط الحمر الغربية قائمة في انتظار ازالتها رسميا. الانفتاح العربي على سوريا قد يفسر كجزء من اعادة ترتيب اقليمي، ويبدو ان هناك تحولا جذريا في الموقف الدولي. اي قراءة متفائلة، يجب ان تبقى مشروطة بإثباتات عملية تظهر تبدلا فعليا في المواقف الغربية، وتطورات ميدانية سورية تؤشر الى استقرار سياسي مستدام.

■ الى اي مدى ما زالت العلاقات الاقتصادية اللبنانية - السورية قابلة للتفعيل؟ وهل يمكن فصلها عن التوترات السياسية القائمة؟

□ العلاقات الاقتصادية بين البلدين قائمة بحكم الواقع الجغرافي والتشابك التاريخي، لكن تفعيلها يتطلب اكثر من مجرد نية. فالفصل بين السياسي والاقتصادي في هذه الحالة يبدو نظريا اكثر منه عمليا، لأن التعقيدات الامنية والسياسية، تجعل من الصعب تشغيل هذه العلاقات كما يجب الريث حتى تصح الصورة اكثر.

■ هل هناك قرار دولي ضمني بإعادة دمج سوريا اقتصاديا؟ وما انعكاسات ذلك على لبنان؟

□ حتى الان، لا يوجد ما يدل على وجود قرار دولي موحد بإعادة دمج سوريا اقتصاديا، لا بل نشهد تباينا في السياسات بين دول مؤثرة على الصعيد العالمي او لديها نفوذ في سوريا. لبنان لا يستطيع ان يبني رهانات استراتيجية على فرضية هذا الدمج قبل ان تتبلور ملامحه وسياسيا، والا قد يجد نفسه في موقع تصادمي مع القوى الغربية والإقليمية.

■ ما هي ابرز المكاسب التي قد يجنيها لبنان اقتصاديا من انفتاح سوري جديد؟

□ نظريا، يمكن ان يستفيد لبنان من تسهيل مرور البضائع عبر سوريا الى دول اخرى، والتبادل التجاري بين البلدين ضمن أطر قانونية واضحة وبنى تحتية محدثة، كذلك يمكن ان يشارك في اعادة بناء سوريا.

■ كيف ترى مستقبل المعابر البرية اللبنانية - السورية، خاصة في ما يتعلق بالتبادل التجاري والوصول الى اسواق الخليج والعراق؟

□ المعابر ستبقى ذات اهمية استراتيجية، لكن مستقبلها مرتبط ليس فقط بالقرار اللبناني او السوري، بل ايضا بالإرادة الاقليمية والدولية، خاصة في ظل التوترات الحدودية وواقع الاقتصاد الموازي. المعابر قد تكون ورقة ضغط، ما لم يتم ضبطها امنيا وتحديثها اداريا.

■ هل يمكن للقطاع الخاص اللبناني ان يلعب دورا فاعلا في الدخول الى السوق السورية في حال تحسنت العلاقات الرسمية؟

□ نعم، لكن ذلك يتطلب شروطا غير متوافرة حاليا، منها حماية قانونية، تسهيلات مصرفية، واستقرار سياسي وأمني في سوريا. القطاع الخاص قد لا يغامر في الدخول الى بيئة غير مستقرة، او قد تؤدي به الى التعرض لعقوبات او خسائر جسيمة ما لم تتضح الصورة الجيوسياسية اكثر.

■ ما التحديات السياسية والاقتصادية التي قد تمنع لبنان من الاستفادة من هذا التحول؟

□ الانقسام الداخلي حيال العلاقة مع النظام السوري الجديد، الخوف من العقوبات الدولية في انتظار رفعها بالكامل، ضعف البنى التحتية، والفساد المستشري. كما ان غياب الرؤية الاقتصادية الوطنية الواضحة يزيد من خطورة الانزلاق في شراكات غير متكافئة.

الاستاذ المحاضر في الاقتصاد الدولي وشؤون الاستثمار الدكتور جهاد الحكيم.

■ في ظل رفع العقوبات عن سوريا، كيف يمكن للبنان ان يتعامل اقتصاديا معها من دون الوقوع في مأزق قانوني او سياسي؟

□ رفع العقوبات عن سوريا يوفر للبنان هامشا اوسع للحركة الاقتصادية، لكنه لا يعفيه من المسؤوليات السياسية والاقتصادية التي تترتب على اي انخراط جديد. المطلوب منه ان يستثمر هذا التحول ضمن اطر رسمية ومؤسساتية واضحة، تحفظ له شرعيته الدولية وتعزز مصالحه الوطنية. كما ينبغي انشاء آلية رقابة مشتركة بين الوزارات المعنية، لضمان تعاون يتم وفق القوانين الدولية، بما يراعي خصوصية العلاقة الثنائية، من دون الوقوع في شرك التوظيف السياسي او الانحراف عن المسار الاقتصادي البحت.

■ هل ترون ان لبنان قد يصبح ممرا شرعيا للاستثمارات او البضائع نحو سوريا؟ ما تأثير ذلك على صورته الدولية؟

□ في ظل رفع العقوبات، من المرجح ان يعاد تموضع لبنان كممر طبيعي من سوريا واليها، وكمركز خدمات لوجستية وتجارية نحو الداخل السوري، وربما نحو اعادة الاعمار لاحقا. هذا الدور قد ينعكس ايجابا على صورته الدولية، إذا ما اقترن بسياسات شفافة، وتبعد شبهة التهريب. في المقابل، قد يشكل

> **فرص لبنان عبور للبضائع وشراكة محتملة في اعادة الاعمار**

لبنان، في حال ادار هذا الدور بحكمة، واجهة اقتصادية مساندة للاستقرار الاقليمي والتنمية المتوازنة.

■ هل يمكن ان يساهم رفع العقوبات في تحفيز عودة تدريجية لبعض النازحين السوريين من لبنان؟

□ نعم، من شأن رفع العقوبات ان يخلق مناخا اقتصاديا افضل داخل سوريا، مما يعزز فرص العمل ويخفف من حدة الازمة المعيشية هناك، وبالتالي يشجع فئة من النازحين في لبنان على العودة الطوعية. هذه العودة تبقى مشروطة بتوافر الامان، البنى التحتية الاساسية، الضمانات القانونية، والنمو الاقتصادي في سوريا. لكن المعادلة الاقتصادية ستكون حتما أكثر ايجابية مما كانت عليه في ظل العقوبات، مما يعزز مناخ العودة ويخفف الضغط الاجتماعي والاقتصادي عن لبنان الذي يمكنه ان يستفيد من حقبة العمران والنمو الاقتصادي المرتقب في سوريا.

■ كيف سينعكس هذا التطور على سوق العمل اللبنانية، وعلى الدينامية الاقتصادية في المناطق الاكثر تضررا من النزوح؟

□ العودة التدريجية للنازحين ستعيد توازنا جزئيا الى سوق العمل، خصوصا في القطاعات التي شهدت فائضا في العرض. كما سيتيح رفع العبء عن البنى التحتية والخدمات العامة، لاسيما في المناطق الحدودية والشمالية. هذا من شأنه ان ينعش الدورة الاقتصادية المحلية، عبر اعادة توجيه الموارد نحو الانماء بدل الاستجابة للازمات، ويساهم في اعادة بناء الثقة بين الداخل والخارج.

■ هل يمتلك لبنان الرؤية الكافية لتحويل هذا الانفتاح الى فرصة انقاذ اقتصادي؟

□ رغم الازمة السياسية والاقتصادية، فان رفع العقوبات يوفر فرصة نادرة للبنان كي ينهض بدور اقتصادي استراتيجي في المنطقة. الخروج من النهج الارتجالي هو المطلوب، واعتماد رؤية اقتصادية وطنية واضحة، تشرك القطاع الخاص وتعيد لبنان الى الحضن العربي، وتفعل الاطر الديبلوماسية مع سوريا. إذا احسن لبنان استثمار هذه اللحظة التاريخية، فقد يشكل الانفتاح على سوريا منصة لانطلاقة جديدة في اتجاه اعادة بناء اقتصاده مجددا.

■ ما المطلوب من الحكومة اللبنانية لتأطير العلاقة الاقتصادية مع سوريا بطريقة تراعي الالتزامات الدولية؟

□ بناء إطار مؤسساتي مشترك يضع العلاقة الاقتصادية مع سوريا ضمن استراتيجيا رسمية واضحة، قائمة على الشفافية، التوازن، وحماية المصلحة اللبنانية. يجب انشاء لجنة مشتركة تعنى بتطوير التبادل التجاري، تشجيع الاستثمارات، وتفعيل المعابر، مع احترام كامل لسيادة القرار اللبناني والتزاماته الدولية.